



الرباط، في 20 دجنبر 2022.

تسريب المعطيات ذات الطابع الشخصي: مراقبة وعقوبات

تتناقل الصحافة وشبكات التواصل الاجتماعي العديد من الأنباء، المتعلقة بحدوث تسريبات للمعطيات ذات الطابع الشخصي.

لهذا الغرض، تذكر اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، والتي أحدثت بمقتضى القانون رقم 09-08، بالآليات التي تشرف على تطبيقها في هذه الحالات:

- فور الاطلاع على النبأ، تقوم اللجنة الوطنية بربط الاتصال بالمسؤولين عن المعالجة المعنيين وكذلك بمصادر المعلومات المنشورة؛
- تقوم اللجنة الوطنية بدعوة مختلف الجهات المعنية، وذلك من أجل تزويدها بمعلومات تكميلية تمكنها من دراسة الملف وتحديد المسؤوليات القانونية لمختلف الأطراف المعنية؛
- يمكن للجنة الوطنية أيضا اللجوء إلى الهيئات المختصة قصد تدقيق وتأمين الأنظمة المعنية بهذه الخروقات؛
- تتخذ اللجنة الوطنية القرارات والإجراءات المناسبة وفقا للمخالفات التي تم رصدها، بما في ذلك سحب وصل التصريح أو الإذن المسبق وحجز المعدات وحتى إحالة الملف على النيابة العامة، دون المساس بالمسؤولية المدنية والعقوبات الجنائية للمخالفين.

في جميع الحالات، تظل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) رهن إشارة المسؤولين عن المعالجة (القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الجمعي) سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو معنويين، من أجل مواكبتهم في إجراءات الملاءمة مع مقتضيات القانون رقم 09-08.

في الختام، يجدر التذكير أن غياب التصريح أو الإذن المسبق يشكل مخالفة بموجب الباب السابع من القانون رقم 09-08.